

## بهذوء

## «داعش» التي في العقول والقلوب!

## ناهض حتر

برأسه، واخضاعه لمنطق الاستقرار والانتاج الزراعي والحرفي والثقافي، أي لمنطق التحضر المدني.

وثانياً، «داعش» هي استمرار تاريخي للنزعة الطائفية الشعبية نحو الاشتراك في المذابح التي استعادت حضورها، مع تفكك الدولة العثمانية، في أواسط القرن التاسع عشر، وعبرت عن نفسها في مذابح شهدتها دمشق العثمانية وجبل لبنان، بينما ترافق انهيار العثمانيين في الحرب العالمية الأولى، مع مذبحه القرن التي شنها الأتراك لإبادة الأرمن، وتحطيم الأمة الأرمنية؛ فقد بدأ الأتراك الذين أبادوا مئات آلاف الأرمن، بمقتلة شاملة للمثقفين والقيادات والفعاليات والسياسيين الخ، مما خلق فجوة في التركيبة الاجتماعية السياسية الأرمنية ما تزال حاضرة حتى اليوم.

وثالثاً، أن الأوان للقول إن «داعش» وُجِدَتْ في الفروود العراقي ضد يهود بغداد، وسواها من الفراهيد العربية ضد اليهود العرب، وقد كانوا جزءاً دينامياً من المجتمعات العربية في مختلف الحقول، وكان ولاؤهم - على الأغلب الأعم - عربياً، ونزوعاتهم يسارية وليبرالية. وقد قدمتهم القوى القومية - الطائفية على طبق من فضة للصهيونية، وتامرت على تهجيرهم إلى فلسطين المغتصبة من أهلها؛ فقد كان القتل الطائفي الموجه ضد المواطنين اليهود المسلمين، الشركاء في القومية والوطن، أسهل وأرجح من القتل ضد الصهيونية في فلسطين.

حين صممت التقدميون والمسيحيون العرب على تهجير مواطنيهم اليهود، أسسوا لتهجير المسيحيين، والطوائف التاريخية من سريان وكلدان وأشوريين وشبك وأيزيديين الخ...

الطائفية ماكنة تبدأ بالأبعد اليهودي، ثم المسيحي، ثم الشيعي، ثم العلوي... الخ، ثم حليقي الحية، ثم من لا يبايعون الخليفة، ولا يقدمون نساءهم لجهاد النكاح! الثورة العربية الحضارية ضد «داعش» تبدأ من النقد الذاتي لحركة تهجير اليهود العرب، والكف عن الاستخدام الطائفي لوصف «يهودي» كناية عن الصهيوني والإسرائيلي، بل إن هزيمة الصهيونية وتفكيك كيانها في فلسطين ليس ممكناً من دون استحداث خطاب أخوي انساني وقومي نحو اليهود العرب، واستعادة ولائهم.

ورابعاً، قد تنتهي وظيفة «داعش» كأداة امبريالية رجعية في وقت قريب، وتتلأشى مع النسويات المنتظرة، لكن ما كشفته «داعش» - التنظيم من تغلغل «داعش» - الأفكار والميول عند جمهور عربي واسع، يتطلب القيام بثورة ثقافية شاملة، أظن أن لها أولوية مطلقة على جدول الأعمال العربي، وخصوصاً المشرقي. المطلوب الآن، ليس فقط حملة ضد جرائم «داعش»، بل ضد العقلية والسيكولوجية الداعشية التي ثبت أنها متجذرة في العقول والقلوب.

من يتذكر شيئاً اسمه «ائتلاف قوة الثورة والمعارضة السورية»، أو «المجلس الوطني السوري» أو «الجيش الحر» أو «الجيش الإسلامي»، ربما لا يزال اسم «جبهة النصر» يتردد، لكن مال «الثورة» المفبركة التخريبية الدموية في سوريا، هو الاسم الساطع: «داعش»! لكن، إذا تطلب تلاشي الأسماء والمسميات «الثورية» السورية، سنوات أربعمائة، فإن حال «الثورة» العراقية يدعو للرتاء؛ فلم يَمَزْ شهر واحد على بزوغ اسم البعث وعزة الدوري حتى تلاشيها؛ فليس هناك إلا غزوات «داعش»!

لم يحدث ذلك بالصادفة، ولا نتيجة مؤامرة، ولا بسبب فشل «الثورتين» وأخطاء «الثوريين». كلا، فـ «داعش» كانت مركوزة في قلب أول مظاهرة «سلمية» شهدتها سوريا في العام 2011، وكانت الجوهر العلني لـ «الثورة» العراقية، وللحركة الاخوانية والتحريرية والسلفية الخ... إن عيون قادة الاخوان لتلمع وهم يرفضون إدانة جرائم «داعش»، أو حتى التعرض لها بكلمة؛ إنهم، بالعكس، يغبطونها على ما يحيطها من ظروف وما تملكه من قدرة على اطلاق غرائز الكراهية والقتل والإقصاء والسلب والسبي، وهي نفسها الغرائز الاخوانية - السلفية.

«داعش» ليست ظاهرة مستجدة؛ إنها تمثل ميولاً ما تزال ماثلة حتى تحت الجلود الناعمة واللحي الحليقة وربطات العنق الأنيقة، كما هو حال تيار المستقبل المدعوم لبيبراليا!

«داعش» هي تاريخ وهاجس ونزعة، لم تستطع الدول الوطنية الحديثة انتزاعها من العقول والقلوب، وأطلقها ربيع الخليج من أفاصها وقيودها. فأولاً، الثورتان، بالأساس وفي العمق وعلى السطح، عبرتا عن نزعة طائفية مغلقة لا وطنية، مشحونة بالتعصب والتوتر واختمار مشاعر رفض الشركاء الوطنيين على الجملة، وتصعيد غريزة الانتقام من سلطات يُزعم بأنها تعبر عن أقلية طائفية (في سوريا)، وتعتبر فعلاً عن أغلبية طائفية في العراق.

على مهاد التحشيد الطائفي، يبدأ الصراع، داخل ذلك التحشيد، حتمياً؛ فالمتطرف يأكل المعتدل، والأكثر تطرفاً يأكل المتطرف، وهكذا حتى وصلنا إلى اكتمال الصورة الفكرية - التنظيمية التي تعكس العقلية الطائفية كلياً في صيغة بدوية - تكفيرية - اجرامية، تلك التي تمثلها «داعش»؛ الردة إلى الصحراء، وشطب كل التراث الحضاري الإسلامي، والعودة إلى الغزوات والفتوحات والمذابح والتطهير العرقي والديني وقطع الرؤوس وسبي النساء واستعادة سوق الجوّاري وكل ذلك المشهد الذي استغرقت المجتمعات العربية - الإسلامية، 14 قرناً لاستيعابه ووأده عندما يطل

هيبتها أمام الإسلاميين». من هنا، «توافق قياديوها على الاستنجداد برمزية أبو محجن وموقعه، للذين لم يتغيرا لدى المتشددين طوال سنوات تواريخه، ما قد يسمح باستيعابهم وترويض تشددهم»، لكن هل يجد قرار العصبة قبولاً لبنانياً بعودة أحد أبرز المتهمين بعمليات إرهابية منها ضد الجيش والقضاء في ظل تصاعد الحملات التكفيرية؟ تقر المصادر بأن «أبو محجن» لن يعود «إلا إذا تقتلت ذلك القوى اللبنانية المعنية». فهل تكون الحاجة إليه لمواجهة الخطر الداعشي دافعاً لتناسي ملفه الأمني الكبير الذي لا يزال القضاء ينظر فيه؟ تلقت المصادر إلى أن «أبو محجن لم يغادر عين الحلوة في الأساس، ولو يوماً واحداً منذ تواريخه عن الأنظار»، مشيرة إلى أنه «أكمل حياته الطبيعية داخل المخيم وأصبح عدد أولاده سبعة، بعدما كانوا خمسة عند تواريخه. حتى إن العصبة لم تخرج من جلبابه، حيث كان شقيقه أبو طارق ينسق معه كل كبيرة وصغيرة». وفي هذا الإطار، رجحت المصادر أن تكون الليونة التي طرأت على تشدد العصبة مستمدة من ليونة «أبو محجن» المستجدة بعدما عرف بسلوكة المتطرف.

إشارة إلى أن أبو محجن متهم بجرائم مسّت الأمن القومي، منها تفجير محال لبيع الكحول، وتآليف شبكة أدينت بـ «الحض على الاقتتال المذهبي»، والإشراف على عملية اغتيال الحلبي، ومحاولة اغتيال نائبه في سير الضنية طه ناجي، ومفتي الشمال طه الصابونجي، واغتيال القضاة الأربعة في صيدا، كما أدين بالتخطيط للاعتداء على الجيش في جرود الضنية عام 2000. ومما ورد في أحد القرارات الاتهامية بحقه أنه «استطاع من خلال فكره ونظرته العقائدية تجنيد عشرات الشبان اللبنانيين والفلسطينيين وشحنهم فكرياً وتهيئتهم نفسياً لقيام دولة إسلامية في لبنان، ينصب عليها أميراً للمؤمنين».



المفتوح ومعركة عبرا. ذروة الثقة اللبنانية بقدرة العصبة على لجم تمدد التطرف داخل عين الحلوة ومواجهة الخطر الداعشي تمثلت بمنحها الدور الرئيسي في القوة الأمنية المشتركة. ترى المصادر أنه بعد المسؤوليات الملقاة على عاتقها، احتاجت العصبة «إلى إعادة تنظيم داخلي يشد مفاصلها من الداخل، ويستعيد

## تقرير

## طرابلس: الحريري يلجم هجمة تياره على الجيش

## عبد الكافي الصمد

أثار انفجار عبوة قرب جسر الخناق في طرابلس ليل أول من أمس، الذي أدى إلى سقوط قتيل و11 جريحاً، تساؤلات كثيرة عن احتمال أن تكون المدينة مقبلة على توتر يؤدي إلى انفجار أكبر يجري الإعداد له.

لكن مصادر أمنية استبعدت تدرج الأمور إلى مثل هذا التفجير. وتعزو ذلك إلى أن «طرابلس مغلقة أمام إمكانية تهريب السلاح والمسلحين إليها، كما حصل في عرسال، لأنها ليست مدينة حدودية؛ كما أن أعداد النازحين السوريين فيها لا تطغى على أعداد أهلها، كما هي الحال في عرسال؛ إضافة إلى أن أيّاً من القوى السياسية والدينية فيها لا ترغب في تدهور الوضع الأمني، لا بل إن شبه إجماع بدأ يتكوّن على

تأييد الجيش ودعمه في محاربة الإرهاب». «مواجهة قوى الإرهاب» باتت عبارة تتردد على السنة أغلب القوى السياسية في عاصمة الشمال، وخصوصاً المحسوبة منها على تيار المستقبل، إثر المؤتمر الصحافي للرئيس سعد الحريري أول من أمس. «خريطة الطريق» التي رسمها الحريري لنوابه ومنسقيه وكوادره أتت نتائجها سريعاً. فبعد البيان «الأزمة» الذي أصدره النواب محمد كبرارة ومعين المرعي وخالد ضاهر، في 3 آب الجاري، والذي هاجموا فيه الجيش بعبارات لا سابق لها، غدت تحريضاً مباشراً عليه، تراجع النواب الزرق تبعاً عن موقفهم، وتحديداً كبرارة، الذي أطلّ أمس عبر قناة «الجديد» ليتصل من كل ما قيل بحق الجيش على لسانه، وفي منزله، أو «أسى» تفسيره وجرى

تحريفه» على حد قوله. لكن تراجع «أبو العبد» عن انتقاداته للجيش لا يعود فقط إلى «مونة» الحريري عليه، وطلبه منه أن يلتزم هو وسواه ممن يستظلون الخيمة الزرقاء خياره بدعم الجيش في مواجهة الإرهاب، بل أيضاً إلى أن كبرارة لمس عدم تقبل الشارع الطرابلسي لخطاب كهذا، وهو أكثر العارفين بنبض هذا الشارع والتصاقاً به من بين نواب المدينة. وفي هذا الإطار، كشفت مصادر شاركت في اللقاء، الذي صدر بعده البيان الأزمنة، أن كبرارة «لم يكن يرغب في إصداره، لكن إصرار المرعي وضاهر وبعض المشايخ عليه دفعه إلى التجاوب معهم، وهو منذ ذلك يجهد لاستدراك الموقف، ما قد يؤثر في عمل اللقاء الوطني والإسلامي، الذي درج على عقد اجتماعاته في منزل كبرارة».

جنودها للخطر الدائم نتيجة عدم قدرتها على محاوره كل التنظيمات المسلحة». بناءً عليه، يضيف الرجل، لا يمكن هذه المطالبة إلا أن تكون في إطار «تخدير الرأي العام القلق على مصيره».

تثير نظرية ضبط اليونيفيل للحدود الشمالية ضحك أحد مسؤولي 8 آذار. في رأيه، «إن كانت الكتائب لا تعلم أن أمراً دولياً يحرك الدواعش في لبنان فتلك مصيبة، وإن كانت تعلم فتلك مصيبة أخرى». أما إذا كان الأذاريون لا يرون بوضوح «منع حزب الله لإسرائيل من التعدي على لبنان نتيجة توازن الرعب الذي فرضه خلال حرب تموز، ويصدقون بدعة ضبط اليونيفيل للحدود جنوب اللباني ونجاحها في وقف الاعتداءات، فتلك الكارثة الأكبر». ولكن «تنتفي هذه الفرضيات عند التمعن أكثر باستراتيجية قوى الحدود الإسرائيلية، إلا أنها فشلت في نزاعها وهي، إن كانت مرتاحة، فبسبب التزام حزب الله بالقرار. وهو ما لا يمكن أن تضمنه على الحدود الشمالية المتوترة، ما يعرض

يشير كتائبي عتيق إلى خطورة توسيع القرار 1701، فضلاً عن استحالة تطبيقه في أي حال من الأحوال لأسباب عدة: «أولاً يشجع هذا المنطق القوى الإرهابية على التمادي في اجرامها، ويبرر وجودها ودورها، فضلاً عن السماح لها باستعمال اليونيفيل كوسيلة ضغط للحصول على مطالب ومكاسب. وأبرز مثال على ذلك خطف المسلحين لعناصر من القوى الدولية في الجولان. ثانياً، ليس طرح وزراء الكتائب للقرار في الحكومة ثم سحبه تفصيلاً، بل نتيجة قناعة رئيس الحزب بعدم واقعيته. لكنهم عمدوا إلى اعادته إلى الواجهة خوفاً من حشر باقي قوى 14 آذار لهم في الزاوية عبر استنهاض حالة شعبية للتغطية على تخاذلهم في شجب الإرهاب. ثالثاً، رغم تمكن قوات اليونيفيل من ضبط الصواعق على الحدود الإسرائيلية، إلا أنها فشلت في نزاعها وهي، إن كانت مرتاحة، فبسبب التزام حزب الله بالقرار. وهو ما لا يمكن أن تضمنه على الحدود الشمالية المتوترة، ما يعرض